

آراء

جدل المقاطعة والمشاركة في رئاسيات تونس

أنور الجمعاوي

تعدّ رئاسة الجمهورية مؤسّسة حيوية فاعلة داخل الإجماع السياسي في تونس، قبل الثورة وبعدها، فقد ساهمت، عقوداً، في رسم معالم السياسات العامة للبلاد، ومدّ جسور التواصل مع الخارج، رافعة شعار تعزيز مقولة السيادة الوطنية، وتأمين الوحدة الداخلية، فضلاً عن توليها قيادة القوّات المسلحة. وتمتّع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة زمن حكم الحبيب بورقيبة، وخلفه زين العابدين بن علي، في ظل هيمنة نظام رئاسي مطلق. وتراجع نفوذ رئيس الدولة نسبياً خلال عشرية الانتقال الديمقراطي (2011 ـ 2021)، بسبب محدودية صلاحياته في ظلّ نظام برلماني مُعدّل. ومع صعود حركة 25 يوليو/ تموز (2021)، بقيادة قيس سعيد، تزايد نفوذ رئيس الجمهورية، الذي غدا محور النظام السياسي السائد، وقوام السلطة الحاكمة، وبيده جُلّ مفاتيح إدارة البلاد. والثابت أنّ الانتخابات الرئاسية منذ الاستقلال (1956)، شهدت إقبالاً شعبياً مكثفاً لدراية الناس باهمّيتها الوظيفية، وقدرتها التعبيرية، والقيمة الرئيس الاعتبارية والرمزية، ووعي جمعي ما انفكّ يستنطق بكثرة الرئيس/ الأب، والزعيم/ الراعي، والقائد/ المُخلص. وستشهد تونس في بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل (2024)، تنظيم الدور الأول من الانتخابات الرئاسية، وهي الثانية عشرة منذ قيام النظام الجمهوري، والثالثة بعد الثورة. وسيختار الناخبون الرئيس الثامن في تاريخ البلاد لولاية منتهتها خمس سنوات، وتكتسب الرئاسيات المقبلة أهمّيتها من دورها في تحديد معالم النظام السياسي خلال السنوات المقبلة، ورسم طبيعة العلاقة بين القصر الرئاسي والقوى المعارضة.

وينبئ الدارث حركة الإجماع السياسي

الراهن في تونسي تباين المواقف من جهة

المشاركة في انتخابات السادس من أكتوبر/

تشرين الأول 2024، اقتراعاً وترشيحاً، أو

مقاطعتها أو العزوف عنها. ولكل موقف

جمهوره وخلفياته وأهدافه. ويمكن التمييز

منهجياً بين ثلاث شرائح انتخابية. الأولى،

أنصار الرئيس قيس سعيد والأحزاب

الموالية له. والثانية المعارضون له ويسمّر «25

يوليو» ومخرجاته. والثالثة فئة صامتة، لا

تدين بالولاء للرئيس ولا لخصومه. عليها،

يُعتبر أتباع الرئيس قيس سعيد في طليعة الداعين إلى التصويت بكثافة في الاستحقاق الرئاسي المقبل، فقد أعلن سعيد ترشّحه للتنافس على كرسي قراطاج من جديد، وأنه فعل ذلك «استجابة لنداء الوطن»، وردّأ سابقاً على سؤال بشأن اعترامه الترشّح لولاية ثانية، قائلاً: «لست مُستعدّاً لأن أسلم وليست أشخاص. القضية هي كيف نُؤسّس مرحلة جديدة في التاريخ التونسي». وفي ذلك إشارة واضحة إلى أنّ الرجل حريص على السلطة، ومعنى الاستمرار في الرئاسة، ومشغول بالتأسيس لمشروع سياسي على طريقته، مشروع قوامه، بحسب مراقبين، فكرة البناء القاعدي، وإلغاء الوسائط التمثيلية بين الرئيس/ القائد وشعبه، وتجميع كل السلطات والصلاحيات بيده في

”

لا تقف القوى السياسية المعارضة الوازنة على قلب رجل واحد من جهة موقفها من رئاسيات تونس 2024

تكافؤ الفرص، وتوازن الدعاية الانتخابية، واعتبار حقوق الناخبين والمُرشّحين، عوامل ستحدّد مدى صدقية الانتخابات الرئاسية التونسية 2024

“

ظلّ نظام رئاسي مُطلق. ويقتضي استمرار ذلك المشروع تحشيد الدعم الجماهيري له، والتفاف الناس من حوله حتّى يكتسب شرعية شعبية على كيف ما. لذلك، تكثّفت حملات الدعاية للرئيس عبر بعض وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، وجذّ أشباعه في دعوة الناس إلى التظاهر دعماً له، وحثّهم على الإقبال بكثافة على صناديق الاقتراع والتصويت له حتّى يواصل ما يسمّونه مسار «الإصلاحي» ومشروع «تصحيح الثورة»، من وجهة نظرهم. وقد دخل سعيد منذ شهر، بحسب مراقبين، في حملة انتخابية سابقة لأوانها من خلال تعريضه بخصومه السياسيين، وقيامه بزيارات فحائية لمؤسّسات عمومية، ومناطق طرّفية، حتّى يظهر في صورة الرئيس القريب من الناس، الحريص على التفاعل مع مشاعلهم، المتّال إلى فتح ملفات الفساد والواعد بتحسين أوضاع الفئات والجهات الهشة. ويجد هذا النهج الشعبي هوّئ لدى طيف من الناس، الذين ما انفكوا مسكونين بهاجس الرئيس/ الراعي والقائد / الحنون، الذي يقترّب منهم، ويقدم لهم الوعود الجميلة بعد أفضل في ظل قيادته. ومن ثمّ، فالتوجّه نحو صناديق الاقتراع يندرج بالنسبة إلى هذه الفئة في سياق الانبهار بشخص الرئيس، والعمل على تحويل مقولاته حول السيادة، واستقلالية القرار الوطني، وحرث التحرير، واسترداد الأموال المنهوبة، وتحسين الخدمات الإدارية، وتطوير البنى التحتية، وتشغيل الشباب، من حلم إلى واقع. فالمشاركة بالنسبة إلى هذه الشريحة هي محاولة لتركين مشروع سعيد وإتاحة أفق زمني جديد له في ظل تعرّط خطواته التغييرية خلال عهده الرئاسية الأولى. ويجد أنصار سعيد صعوبة في إقناع الناس بالتصويت لمرشّحهم ثانية، لأنّ أوضاعهم المعيشية والاقتصادية والحقوقية بعد حركة 25 يوليو لم تتحسن، بل زادت سوءاً، بحسب مراقبين. لكنّ ذلك لا يمنع من أنّ طيفاً آخر من التونسيين يصرّ على المشاركة في الانتخابات الرئاسية ترشّحاً وترشيحاً واقتراعاً، باعتبار ذلك حقاً مواطناً يكفله الدستور، ولا يرون حرجاً في اختيار قيس سعيد أو غيره لحكم البلاد، بل الفيصل في نظرهم برنامج المرشّح للرئاسيات وصدقيته، ومدى قدرته على التغيير. فهذه الفئة ترى في الانتخاب فعلاً واعياً/ مسؤولاً،

وفرصه للتعبير عن الذات والمشاركة في صناعة القرار. ولسان حالها يقول «أنا أنتخب إذن أنا موجود»، وهي تحتاج فقط إلى ضمانات قوية بشأن شفافية الاستحقاق الانتخابي، بحسب ملاحظين. أمّا القوى السياسية المعارضة الوازنة (جبهة الخلاص الوطني، والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، والحزب الدستوري الحرّ)، فلا تقف على قلب رجل واحد من جهة موقفها من رئاسيات 2024. فلئن التقت سابقاً عند مقاطعة الاستشارة الإلكترونية الرئاسية، والاستفتاء على دستور 2022، وقاطعت انتخابات مجلسي النواب والجهات، ونجحت في تقليص نسبة المشاركة الشعبية في تلك المحطات الانتخابية، فإنّها اختلفت بشأن المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة. ويشقّها في هذا الخصوص موقفان. الأوّل، يذهب إلى الاستمرار في تبني قرار المقاطعة (حزب العمال، شق من جبهة الخلاص الوطني بقيادة نجيب الشابي)، ويعتبرها حركة احتجاج ضدّ منظومة 25 يوليو ومُخرجاتها، وضدّ المسار الانتخابي وما شابه من خروقات من قبيل اعتقال قيادات حزبية معارضة وازنة، ومنعها من الترشّح للسباق الرئاسي، ومن سحب بطاقة الترشيحات، وتقيد حزبة التعبير بموجب المرسوم 54، وفرض البطاقة عدد 3 على المرشّحين، وتعديل القانون الانتخابي بطريقة أحادية. والمقاطعة عندهم رفض لأصفاء الشرعية على سياسات سعيد، واعتراض على ما يعتبرونه مساراً انقلابياً لا تصحيحاً للثورة. والثاني، موقف داع إلى حتمية المشاركة في الاستحقاق الرئاسي. إذ يبحث بعض المعارضين (قيادات سابقة في حركة النهضة و«قلب تونس»، مثلاً)، للنظام القائم الناس على المشاركة في رئاسيات 2024 بغاية استئناف المشروع الديمقراطي الذي دشنته ثورة 2011، وتأمين تداول سلمي على السلطة، وتمكين الشعب من الاختيار من يحكمه بالاحتكام إلى صندوق الاقتراع. ويرى هؤلاء أنّ المقاطعة، على أهمّيتها، في إقناع العالم بسردية اعتبار ما حصل بعد 25 يوليو 2021 انقلاباً، وفي تقليص الحاضنة الشعبية للنظام، فإنّها هي تُلخّح في الحدّ من تمدّد مشروع قيس سعيد واستنّخاره بالسلطة. واللافت أنّ معسكر المعارضة التونسية لم ينجح في اختيار مرشّح توافقي لخوض الانتخابات الرئاسية

العدوان الإسرائيلي على اليمن

بشرى المقطري

شن الكيان الإسرائيلي في العشرين من شهر يوليو/ تموز الجاري عدواناً على الأراضي اليمنية، إذ استهدفت المقاتلات الإسرائيلية مدينة الحديدة اليمنية، الواقعة على البحر الأحمر، بغارات عديدة طالوت أهدافاً مدنية وبنى حيوية الحقّت بها خسائر اقتصادية وبشرية. وفي حين أعلن الكيان الإسرائيلي أنّ عملياته العسكرية، التي سماها «اليد الطويلة»، مُبرّرة، وتأتي في سياق الردّ على مئات الهجمات التي نفّذتها جماعة الحوثي ضدّ الكيان الإسرائيلي، جديدها قبل يوم من الاعتداء عملية يافا التي استهدفت مدينة تل أبيب، فإنّ سياسة الردع التي يتبنّاها الكيان الإسرائيلي في حربه على قطاع غزّة أو باستهدافه مدينة الحديدة لا تعني سوى جزّ المنطقة إلى دورة جديدة من التصعيد.

تُشكل العدوان الإسرائيلي على مدينة الحديدة تحوّلاً في استراتيجية الاحتواء التي اتبعتها الجماعة الإسرائيلي في التعامل مع تهديدات جماعة الحوثي، فعلى مدى أكثر من أشهر من خوض الجماعة معركتها البحرية لتفعيل حصار اقتصادي ضدّ إسرائيل، ودفعها إلى وقف الحرب في قطاع غزّة، استهدفت الجماعة عدداً من السفن الموالية لإسرائيل في النقاطات المائية التي تشرف عليها، بما في ذلك تنفيذ هجمات طالوت ميناء إيلات ومدينة حيفا. تجنّب الكيان الإسرائيلي خوض مواجهة مباشرة مع الجماعة في مقابل الاعتماد على حلفائه الغربيين، وفي مقدّمهم أميركا وبريطانيا، لتحجيم القدرات العسكرية للجماعة، وإعاقة استهدافها للعمق الإسرائيلي مباشرة، إضافة إلى تجاوز التداعيات الاقتصادية لاستمرار إغلاق البحر الأحمر أمام السفن الإسرائيلية، وتجريب خيارات أمنة بمساعدة شركائه الإقليميين. ومن ثمّ، فإنّ تغير استراتيجية تعاطي الكيان الإسرائيلي مع تهديدات الجماعة، يبدو مُتغيّرات عديدة، فالى جانب استمرار حربه في قطاع غزّة، وفضله في القضاء على حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وتعرّط مفاوضات إطلاق الرهائن، تتصاعد حدة الاشتباكات اليومية مع مقاتلي حزب الله في

وللمرّة الأولى، وبطائرة مسيّرة مُطوّرة عن «صماد 3»، احتازت أكثر من ألفي كيلومتر، يعني التشكيك بالمنظومة العسكرية والأمنية والدفاعية الإسرائيلية. وفي قدرتها على تأمين إسرائيل من التهديدات الخارجية، إضافة إلى الخسائر البشرية، إذ قُتل إسرائيلي وأصيب عشرة آخرون، إلى جانب أنّ استهداف الجماعة مدينة تل أبيب يعني استهداف مركز الثقل الاقتصادي لدولة الاحتلال. ومن ثمّ، وفي ضوء استمرار هجماتها في البحر الأحمر، توقف ميناء إيلات، ممّا صاعف التحديات الاقتصادية التي تواجهها الحكومة الإسرائيلية فلجأت إلى تنفيذ عملية عسكرية في اليمن خبئاراً مثالياً في هذا التوقيت، لاستعادة استراتيجية الردع خارج حدودها، ومن الجبهة اليمنية، أيضاً محاولة لتغيير إدارتها لطبيعة المخاطر التي تمثّلها جماعة الحوثي على أمن ومصالح إسرائيل.

التخطيط لردّ عسكري باستهداف مدينة الحديدة، وبعد يوم من استهداف جماعة الحوثي مدينة تل أبيب، يستلزم أكثر من اتخاذ قرار الردع بالنسبة للكيان الإسرائيلي، كما أنّ تنفيذ عملية عسكرية خارج حدودها، وعلى بعد أكثر من 1800 كيلومتر عن الأراضي المحتلة، يستلزم بالنسبة لكيان يشعر بالتهديد كالكيان الإسرائيلي، ويخوض حروباً في جبهات عديدة، ضمان نجاح العملية ودقتها، وأيضاً تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تنسيق عسكري وسياسي ودعم لوجستي من حليفيه الأميركي والبريطاني، والذي تمّظهر بتزويد القوّات الأميركية المقاتلات الإسرائيلية بالوقود، وأيضاً تنسيق سياسي بموع العملية، إلى جانب تسهيل بعض القوى الإقليمية المتاخمة لليمن لاستهداف مدينة الحديدة، أو في الأقلّ تواطؤها، فرغم إعلان الكيان الإسرائيلي عبور المقاتلات المنطقة الدولية في البحر الأحمر، وأنّها لم تجتزّ أجواء الدول المتاخمة لليمن، فإنّ تصريحات بعض المسؤولين الإسرائيليين بعد أيام من استهداف مدينة الحديدة أكدّ مستوى من التنسيق اللوجستي مع قوى إقليمية، إلى جانب أنّ وضع مدينة الحديدة في قلب معادلة الردع الإسرائيلي ضدّ جماعة الحوثي

يمثّل اختيار بنك أهداف حيوي مُتعدّد الأغراض، اقتصادي واستراتيجي، وهو ما يتماشى مع مقترحات المتدخّلين الإقليميين في اليمن في سنوات الحرب لتوجيه ضربة للجماعة من خلال استهداف مدينة الحديدة مباشرة، والأكثر أهمّية وجود غطاء أميركي وبريطاني للهجوم الإسرائيلي على مدينة الحديدة، وذلك لتغيير معادلة تأمين الملاحة في البحر الأحمر من تهديدات الجماعة، إذ إن استهدافهما طوال أكثر من خمسة أشهر لمواقع الجماعة في اليمن لم يؤدّ إلى شلّ قدرتها العسكرية، ومع صعوبة توجيه أميركا وبريطانيا ضربات مباشرة للحديدة، فإنّ استهدافها من قبل إسرائيل، وتحت ذريعة الردّ على هجوم تل أبيب، يُحقّق غاية عسكرية مشتركة لإسرائيل وحلفائها، إذ استهدفت الغارات الإسرائيلية جملة من الأهداف المدنية، والحيوية الاقتصادية، والبنى التحتية، ناهيك بالخسائر البشرية، فقتل أكثر من 14 مواطناً من العاملين في ميناء الحديدة، وهناك سنةً مفقودين، وأصيب أكثر من 90 مدنياً، واستهدفت الغارات مخازن الوقود والمازوت، ومخازن محطة شركة الكهرباء الرئيسية، وميناء الحديدة، وتسببت بإحراق أكثر من 40 مخزناً للبتروول والمازوت والطاقة، وتدمير خمساً رافعات في ميناء الحديدة، وهي ما تبقى من الرافعات العاملة في الميناء نتيجة خروج معظمها عن الخدمة بسبب سنوات الحرب. ومن ثمّ، هدف الكيان الإسرائيلي باستهداف مدينة الحديدة إلى إلحاق خسائر اقتصادية بالجماعة لأنّها ميناء رئيس يغذي المناطق الخاضعة لها بالوقود والغذاء أيضاً، مع صعوبة معرفة تداعيات الغارات الإسرائيلية على الوضع الاقتصادي وعلى حياة اليمنيين حتّى الآن، إلى جانب ذلك توجيه رسائل سياسية بقدررة الكيان الإسرائيلي على استعادة الردع ضدّ أيّ قوّة تهذّده، وتوجيه ضربات في مناطق جغرافية بعيدة. في الحالات كلّها، يثبت الكيان الإسرائيلي تفوّقه كالعادة من خلال استراتيجية الترويع والانتقام، لا بامتلاكه لمشروعية الدفاع عن مصالحه، باعتباره في الأول والأخير كياناً محتلاً، أي غير شرعي، ومن ثمّ فإنّ استهدافه للحديدة هو انتهاك للقانون الدولي، بتدمير

بنى اقتصادية وحيوية وقتل المدنيين بشكل متعمّد، ومن جهة ثانية، وهما اختلفنا مع أجندة جماعة الحوثي ومع استثمارها الحرب في غزّة، فإنّ استهداف أيّ دولة أجنبية اليمن، وتحت أيّ مسمى كان، هو عدوان على اليمنيين وعلى سيادة أراضيهم، ناهيك بأن يكون عدوان كيان مُحتلّ كإسرائيل، يستوجب الإدانة والتجريم. في المقابل، فإنّ الكيان الإسرائيلي وإن امتلك التفوّق العسكري فذلك لا يعني قدرته على تحقيق سطوة من الردع، إذ إنه وإن الحقّ خسائر بسلاطة الجماعة باستهداف البنى الاقتصادية في مدينة الحديدة، فإنّ سياسته التصعيدية، واستمرار حربه في قطاع غزّة، لا تحقّق استراتيجية الردع، بل تدفع بالصراع إلى المنطقة إلى مستوى خطير جئاء استمرار حربه في قطاع غزّة، ومن ثمّ تصعيد

في جميع الجبهات المساندة للمقاومة في القطاع، ومنها جبهة البحر الأحمر، وتنفيذ الجماعة هجمات في العمق الإسرائيلي، آخرها، بعد ساعات من استهداف الكيان الإسرائيلي مدينة الحديدة، عملية نفّذتها الجماعة استهدفت ميناء إيلات في البحر الأحمر، إضافة إلى أنّ الجماعة أعلنت سابقاً الانتقال إلى المرحلة الخامسة في حربها ضدّ الكيان الإسرائيلي، بوضع مدينة يافا هدفاً عسكرياً جديداً، واستمرار عملياتها ضدّ السفن التجارية في الممرّات المائية حتّى وقف الكيان الإسرائيلي حربه على قطاع غزّة.

ومن جهة ثانية، إعلان الكيان الإسرائيلي بعد عملية الحديدة بقاء خيار استهداف اليمن في حال قامت الجماعة بهجمات تطاول عقها، يعني فتح جبهة جديدة على إسرائيل. وبعيداً عن مستقبل المواجهة بين الجماعة وإسرائيل وعن قدرة الجماعة على تنفيذ هجمات في العمق الإسرائيلي، فإنه ليس لدى الجماعة، ولأسباب كثيرة، ما تخسره في خوض حربه ضدّ إسرائيل بخلاف الكيان الإسرائيلي الذي يقاتل في جبهات كثيرة، ولا يمتلك غير مشروعية الاحتلال والقوّة، ومن ثمّ فإنّه وإن استهدف اليمن، الآن أو في المستقبل، يراهن على استمرار دعم وحماية حلفائه الغربيين لخوض حربه، وأيضاً على الإفلات من المساءلة.

(كاتبة يمنية)

مكتب بيروت

● بيروت - الجزيرة - شارع باستور - بناية 33 west end هاتف: 009611442047 - 009611567794
● البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
● Email: info@alaraby.co.uk

● الاشتراكات: subscriptions@alaraby.co.uk

● هاتف: 097440190635 + جوال: 097450059977

● للإعلانات: ads@alaraby.co.uk

المكاتب

● المكتب الرئيسي، لندن Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
● Tel: 00442045801000

مكتب الدوحة

● الدوحة - برج الفردان - لوسيل، الطابق الـ 20 - هاتف: 0097440190600

● رئيس التحرير **معن البيارى** ● مدير التحرير **ارنست خوري** ● المحرر الفني **إميل منعم** ● السياسة **جمانة فرحات** ● الشؤون **مصطفى عبد السلام** ● الثقافة **نجاح زرويش** ● منوعات **ليال حداد** ● المجتمع **يوسف حاج علي** ● الرياضة **نبيل التلياي** ● تحقيقات **محمد عزام** ● مراسلون **نزار فنديك**



تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)